أبحاث

الأمن اللبناني فكّك معظم شبكاته وعطّل جرائمه... ولكن!

مكافحة أسباب نمو الإرهاب وظروفه مسؤولية جماعية

استراتيجيا الامن الاستباقي التي كانت المديرية العامة للامن العام اول من اعتمدها وطبقها في الشرق الاوسط، ساهمت بشكل فعال جدا، الى جانب جهود كل المؤسسات الامنية الاخرى، في التصدي للشبكات الارهابية. بالتالي وقف جرائمها كالتفجيرات والاغتيالات الى حد لم تصل اليه معظم دول العالم. لكن هل هذا كاف؟

تؤكد كل الدراسات العلمية، الاجتماعية والاقتصادية والامنية والنفسية، ان الجرائم الارهابية هي مجرد نتائج لاسباب وظروف كثيرة تسبقها و تدفع اليها. مكافحة النتائج الجرمية فقط لا تكفي لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين، وانما تجب معالجة كل الاسباب والظروف التي تخلق ارضية خصبة لولادة الفكر الارهابي ونموه وتمدده، او للتجاوب السريع مع شبكاته الموجودة اساسا في العالم.

تلك الظروف والاسباب كانت محور دراسة معمقة اعدها الرائد الاداري في المديرية العامة للامن العام فادي الاشقر تحت عنوان "الارهاب في لبنان"، في مناسبة ترقيته من رتبة نقيب الى رتبة رائد، علما انه مجاز في ادارة الاعمال.

■ بداية ما تعريف الارهاب؟

□ لا يوجد في العالم حتى اليوم تعريف قانوني موحد للارهاب. كل دولة او منظمة دولية عرفته بشكل معين. في هذا الاطار ظهر جدل بين نظريتين:

اولى تعتبر ان الاسباب تقنية لناحية ان تشعب الارهاب وتعدد اشكاله وبواعثه واساليبه واهدافه يجعل من الصعب وضعه ضمن تعريف واحد قد يتم التفلت منه في ما بعد. ثانية تعتبر الاسباب سياسية لناحية ان الدول المهيمنة على العالم لا يناسب مصالحها وجود تعريف واضح يؤدي الى تقييد حركتها. اذ ان غياب النص الواضح يتيح لها التفلت من اي ضوابط مسبقة، والكيل بمكيالين عند الحاجة، تحت ذرائع امنية او سياسية او قانونية تختلف باختلاف مصالحها بين حالة واخرى. في هذا السياق، نشير الى التعريف الذي اعطته اتفاقية جنيف لقمع ومعاقبة الارهاب عام 1937، حيث عرفت الاعمال الارهابية بانها "الاعمال الاجرامية الموجهة ضد دولة ما وتستهدف، او يقصد بها، خلق حالة من الرعب في اذهان اشخاص معينين، او مجموعة من الاشخاص، او عامة الجمهور".

■ ماذا بالنسبة الى القانون اللبناني؟

□ قانون العقوبات اللبناني الصادر بالمرسوم الاشتراعي رقم 340 تاريخ 1 اذار 1943، عرف في المادة 314 منه الاعمال الارهابية بانها: "جميع الافعال التي ترمي الى ايجاد حالة ذعر وترتكب بوسائل كالادوات المتفجرة والمواد الملتهبة والمنتجات السامة او المحرقة والعوامل الوبائية او المكروبية التي من شأنها ان تحدث خطرا عاما".

■ كيف تصف واقع الارهاب في لبنان اليوم؟

□ بفضل جهود كل المؤسسات الامنية اللبنانية عموما، واستراتيجيا الامن الاستباقي التي اطلقتها ونجحت في تطبيقها المديرية العامة للامن العام، يمكن القول انه تم تعطيل القدرات الكبيرة للشبكات الارهابية المنظمة بنسبة 98%.

■ ما ابرز الاسباب او الظروف التي قد تهيئ الانسان للانحراف نحو الافكار او الاعمال الارهابية؟

□ يجمع علماء الاجتماع والنفس والامن بان هناك عوامل عدة تساهم، منفردة او مجتمعة، بذلك، من ابرزها:

• العوامل البيولوجية والنفسية: يؤكد الكثير من العلماء ان التكوين البيولوجي لبعض الاشخاص يجعلهم مستعدين للعنف وارتكاب الجرائم اكثر من سواهم. العوامل النفسية التي تدخل في تكوين شخصية الانسان وافكاره وقناعاته وردود فعله، كالتجارب العائلية والاجتماعية الضاغطة او غير العادلة او المؤذية التي يشهدها خلال مراحل نموه في الطفولة والمراهقة والشباب، قد تترك احيانا في اللاوعي عنده حالات عدم توازن نفسي او اضطرابات او عقد او امراض نفسية، تجعله لاحقا، ومن حيث لا يدري، يتلذذ او يجد الراحة النفسية عندما يرتكب جرائم تهز المجتمع، سواء عادية ام ارهابية. كما يمكن ان تكون العوامل النفسية خلقية مولودة مع الفرد، وبالتالي في استطاعة الاهل ان يتنبهوا اليها باكرا، ويعملوا على معالجته منها تدريجا.

• العوامل الاجتماعية والاقتصادية: كثيرة من ابرزها نذكر على سبيل المثال لا الحصر، الفقر، البطالة، الفوارق الاجتماعية بين فئات المجتمع، التوزيع غير العادل للثروة الوطنية بين مختلف المناطق، انعدام تكافؤ الفرص في الدخول الى الوظائف او في الحصول على مختلف الحقوق العامة، وسواها. تلك العوامل من مشاعر الاحباط والكراهية لدى الفئات المحرومة تجاه الطبقة الحاكمة والمسيطرة في المجتمع، دافعة اياها لاعتماد اساليب منحرفة في التعبير عن وجعها او في المطالبة بحقوقها. ذاك الشعور العام بالظلم يخلق بيئة اجتماعية تتميز بان افرادها، لاسيما المراهقين والشباب منهم، يصبحون مهيأين للتجاوب مع اي حالة اعتراضية او ارهابية قد تساهم في انتشالهم من وضعهم المأساوي، بخاصة عند قيام الشبكات الارهابية بدفع الاموال لهم، او قد تساعدهم على الانتقام من السلطة بمختلف وجوهها في المجتمع.

• العوامل السياسية: تعتبر من اكثر الاسباب التي تدفع الكثير من الجماعات او الدول الضعيفة نحو محاولة تحقيق اهدافها السياسية او التخلص من هيمنة جهة او دولة ما عليها سياسيا او اقتصاديا، بالطرق الارهابية كون الطرق السلمية والقانونية لم تساعدها في الوصول الى اي نتيجة.

• العوامل الدينية: رغم ان كل الاديان اتت بمفاهيم انسانية واخلاقية سامية، فان الكثير من الفئات الدينية المنحرفة او المنظمات الارهابية، او الدول التي لها مصلحة باختلاق حروب لبيع كميات كبيرة من الاسلحة التي تشكل محور اقتصادها. تعمل بشكل منظم على خلق ودعم جماعات تقوم بتحوير الكثير من التعاليم الدينية ونشرالتعصب، ومن ثم الارهاب، مستغلة جهل الكثير من الافراد لحقيقة التعاليم الدينية. كل ذلك بهدف توجيه تلك الحالات التعصبية والارهابية نحو اهداف تبدو في الظاهر دينية وعقائدية، بينما هي في المضمون تهدف الى تحقيق مصالح سياسية او اقتصادية اقليمية او دولية.

الرائد الاداري في المديرية العامة للامن العام فادي الاشقر.

■ تشعب اسباب الارهاب التي اشرت اليها يدفع الى السؤال عن كيفية مواجهتها؟

□ هي مسؤولية شاملة، لا تقتصر على الجهود الامنية التي تقوم بها المؤسسات الامنية لمنع وقوع الجرائم الارهابية كالتفجيرات والاغتيالات وسواها فحسب. بل تمتد الى ضرورة مكافحة كل الظروف والاسباب الملائمة لانتشار ثقافة الارهاب التي سبق واشرنا اليها، كنشر التعليم والثقافة لمكافحة الجهل والتخلف حيث وجدا، تأمين الخدمات الاساسية للمواطنين بخاصة في المناطق الفقيرة كالطبابة والتعليم وكل حقوق الانسان الاساسية تحقيقا للعدالة الاجتماعية وبهدف مكافحة اي شعور بالظلم الاجتماعي، انشاء المشاريع الاقتصادية تحقيقا للانماء المتوازن بهدف تأمين فرص العمل للجميع وابعادهم عن اي انحراف من اي نوع كان، تعميم التعاليم الدينية الصحيحة ونشرها لمكافحة اي حركات دينية تضليلية، وقف الدول الكبرى لاستعمارها المباشر وغير المباشر لدول صغرى او ضعيفة بما يساهم في تحقيق العدالة بين الشعوب. وسواها من الامور التي تحصن المجتمعات ضد اي انحراف نحو الافكار او الاعمال الارهابية. بالتالي هي مسؤولية جماعية تقع على عاتق كل فئات المجتمعين المحلي والدولي، كالاهل في البيت بداية، المدارس، الجامعات، الوزارات، المرجعيات الدينية، وسائل الاعلام، جمعيات وهيئات المجتمع المدني، وبشكل خاص السلطات السياسية المحلية والدولية التي تمتلك سلطة القرار في جميع المجالات الامنية والاقتصادية والاجتماعية وسواها.

■ اي دور تقوم به المديرية العامة للامن العام على تلك الصعد، الى جانب دورها الامني؟

□ المديرية العامة للامن العام قامت وتقوم، الى جانب دورها الامني التقليدي واستراتيجيا الامن الاستباقي التي اعتمدتها وساهمت عبرها في تجنيب لبنان الكثير من الاعمال الارهابية، بادوار محورية على صعد مكافحة كل اسباب نمو الارهاب التي اشرنا اليها. في هذا السياق نشير، على سبيل المثال لا الحصر، الى انها على الصعد الاجتماعية - الاقتصادية قامت باستحداث شعبة التعاون العسكري المدني التي من بين ابرز مهماتها انجاز مشاريع انمائية في جميع المناطق اللبنانية بخاصة النائية منها، بهدف تحقيق الانماء المتوازن والعدالة الاجتماعية. اضافة الى عقد محاضرات تثقيفية مكثفة في المدارس والجامعات وكل المناطق، بهدف توعية وتثقيف الاجيال الطالعة خصوصا حول جميع المواضيع والافات، كالمخدرات، العاب القمار، الطرق التي تعتمدها الشبكات الارهابية لاستغلال وتجنيد الافراد، وسواها. كما ان المديرية قامت وتقوم على الصعيد السياسي، بمحاولة حل اي خلافات محلية واقليمية ودولية يكون لها اثر سلبي لفئة معينة من الناس، وقد حققت في هذا الصدد نجاحات كثيرة يشهد لها الجميع. ناهيك بانها على الصعيد الديني تساهم، بالتنسيق مع المرجعيات الدينية كافة وفي اشراف القضاء المختص، بملاحقة كل من يقومون بتشويه التعاليم الدينية او الاساءة الى اديان اخرى لاهداف خبيثة. فالامن العام يعمل بكل طاقاته، وبشكل استباقي، على مكافحة كل الاسباب التي تدفع الى نمو الارهاب او الى التجاوب مع شبكاته. يبقى ان على جميع فئات ومؤسسات المجتمعين المحلي والدولي، الرسمية والخاصة، ان تقوم بواجباتها على كل تلك الصعد.